

3 - إن عملية الإيديولوجيا تقوم على حتمية قوانينها الجدلية. ولذا، فهي تدّعي القدرة على تفسير حركة التاريخ، كما تدّعي أيضاً أنها تفسر تطور الأدب كجزء من تطور حركة التاريخ. ولقد يبدو في هذا الإطار أن وجود الأدب، من حيث هو يقول ما يقول، رهن بإنجاز قوانينها، كما يعني أن هذا الإنجاز هو الأصل في تحديد شروط المعنى فيه.

تصدّي كثيرون لهذه النظرية، وتناولوها على عدة مستويات، نستطيع أن نذكر اثنين منها بشكل موجز:

آ - المستوى الحضاري: يمكن القول إن الخطوط العامة للتطور تشابه ولكنها لا تتماثل في كل الحضارات. وإن هذا يعني أن حركة التاريخ لا تسير وفق قوانين مادية حتمية من جهة، وواحدة من جهة أخرى. ومن الفوارق التي لاحظها هنري دو لا باستيد، نجد سمات ترسم خصوصية كل حضارة. فسّمى الحضارة الغربية بحضارة الشخص، والعربية الإسلامية بحضارة اللغة أو الكلمة، والهندية بحضارة الحركة، والصينية اليابانية بحضارة الإشارة، والإفريقية بحضارة الإيقاع. ورأى في هذه السمات علامات فارقة تدلّ على خصوصية كل حضارة من جهة، وخصوصية تطورها المادي والروحي من جهة أخرى<sup>(28)</sup>.

ب - المستوى الأدبي: لقد أجمعت الآراء أن هذا الاتجاه يقوم على القسرية، وأنه يلغي النص بإلغاء حركة الإبداع فيه، كما يغلق فضاءه بمنع التأويل عنه، ولا يسمح أن يكون مخالفاً لمنطقه.

وقد رأت آراء أخرى أن الأدب إذ يلامس المجتمع لا يعرف بأنه وظيفة اجتماعية، كما يقول ألتوسير. ذلك لأن هذا التحديد يجهض الأدب، ويحوّله إلى أداة للدعاية تخرج به عن طبيعته الفنية،